أسرائيل، ويؤدي، بالتالي، الى خفض مستوى المعيشة في الضفة والقطاع. ولكن الرغبة الصادقة في التحرر تخلق اساساً عند الفلسطينيين في المناطق المحتلة لقبول وتحمّل هذه المعاناة؛ وهذا ما اكدته احداث الشهور الخمسة الماضية. تضاف الى ذلك، أهمية تطوير مستوى الدعم الخارجي للانتفاضة، وبالتحديد من م.ت.ف. لدعم صمود المناطق المحتلة.

○ تؤدي مقاطعة البضائع الاسرائيلية الى اقفال ثاني اكبر سوق استهلاكي في وجه الصادرات الاسرائيلية، الامر الذي يؤدي الى خفض مبيعات المصانع والمؤسسات الاسرائيلية وزيادة خسائرها ويضعها تجاه مأزق تصريف منتجاتها والبحث عن اسواق بديلة. كما ينتج عن المقاطعة انخفاض التدفق النقدي من المناطق المحتلة (بما فيه العملات الاجنبية)، الامر الذي يخل بالموازنة العامة لاسرائيل ويخفض الانفاق الحكومي العام، بما له من أثار هامة على مستوى المعيشة في اسرائيل. وتؤدي مقاطعة البضائع الاسرائيلية، أيضاً، الى الامتناع عن دفع الضرائب غير المباشرة، خاصة ضريبة القيمة المضافة التي تستنزف امكانات شعبنا لصالح الخزينة الاسرائيلية.

○ هنالك آثار غير مباشرة للاضراب والمقاطعة تؤثر، بالتحديد، في قطاع السياحة والاستثمار والتصدير ومختلف المعاملات التجارية. فسواء بسبب الاوضاع الامنية، أو بسبب تغيّب عمال الخدمات العرب، فان مستوى النشاط السياحي في اسرائيل يتأثر سلباً. كما ان الاضراب والمقاطعة يؤثران مباشرة في ربح، أو خسارة، الشركات المسجلة في بورصة تل ـ ابيب، ومن ثم في اسعار اسهمها ومستوى تداول الاسهم في السوق. يضاف الى ذلك، ان حركة الشيكات التجارية بين المورد الاسرائيلي والمستورد الفلسطيني تشهد اختلالاً كبيراً يؤثر في النشاط التجاري واكمال دورته النقدية. ويتأثر تصدير البضائع الاسرائيلية للخارج بمستوى الاضراب والمقاطعة، خاصة وان نسبة العرب في مهن جني المحاصيل، وتغليفها، وتحمليها، عالية، ويؤثر غيابها في كفاءة الاداء اللازم لانسياب الصادرات للخارج. وأخيراً، فان الاستياء المتزايد من مشاهد القمع الذي تمارسه اسرائيل تؤدي الى تعاطف الغرب عموماً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، ويترتب عليها حملات المقاطعة الاوروبية للبضائع الاسرائيلية، بما يزيد في كلفة الانتفاضة على اسرائيل.

○ ينبغي ان لا تفوتنا الاشارة الى الكلفة المباشرة لعمليات القمع والاحتواء التي تمارسها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني؛ فزيادة عدد المكلفين بالخدمة في المناطق المحتلة، واستدعاء الاحتياط، وزيادة عدد الدوريات، والاستخدام المتزايد للسلاح، تضيف، بمجموعها، فاتورة كبيرة تزيد في كلفة الانتفاضة على كاهل اسرائيل وتساهم في تعميق الازمة الاقتصادية فيها.

أثر الاضرابات والمقاطعة في القطاعات الاقتصادية في اسرائيل

يمثّل الموقف الاسرائيلي من اضراب العمال الفلسطينيين عن العمل داخل اسرائيل نموذجاً للسياسة الاسرائيلية ازاء الانتفاضة. ففي البداية، حاولت اسرائيل التقليل من اهمية الاضراب؛ وترافقت مع ذلك نغمة التهديد باستقدام عمال اجانب. ولخص هذا الموقف تصريح وزير العمل الاسرائيلي، موشي كتساف، الذي قال: «لن تضطر اية مؤسسة اسرائيلية الى غلق ابوابها بسبب تغيب العمال الفلسطينيين»[٣٢]، مهدداً باستقدام عمال اجانب للعمل محل العمال الفلسطينيين المضربين عن العمل في اسرائيل. ثم بدأ عدد من الكتاب الاسرائيليين في الاشارة الى ان الاضراب سلاح موجه الى الفلسطينيين وليس الى اسرائيل؛ اذ حذر احدهم من النتائج العكسية للمقاومة على الصعيد الاقتصادي، مشيراً الى ان امكانات التأثير في الاقتصاد الاسرائيلي محدودة جداً، زاعماً ان